الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-54694 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/62/38 و A/62/177 و A/62/202 و A/62/290).

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/62/173 و A/62/188 و A/62/201).

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/62/178).

١ - **السيد باك توك هن** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تحدث ممارسةً لحق الردّ بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به ممثل اليابان في الاجتماع السابق، وقال إن اليابان تدَّعي أن الجرائم التي مضى على ارتكابها ستون عاماً ينبغي ألا تُناقَش في الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن تلك الجرائم هي، مع ذلك، جرائم ضد الإنسانية لم يصدر بالنسبة لها قانون تقادم؛ فعلى سبيل المثال لا تزال تُجرى محاكمات بالنسبة للجرائم النازية التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية. وذكر أنه إذا لم يناقَش تاريخ حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ امرأة من بلده أُطلق عليهم اسم ''نساء المتعة'' وجُلبوا إلى اليابان كرقيق جنسي خلال الحرب فإنه لا بد وأن يشهد العالم تكراراً لتلك الجرائم.

٢ - وواصل حديثه قائلاً إن مسألة عمليات الاختطاف التي أثارتها اليابان هي عملية ثانوية نسبياً وإن حكومته كانت سخية في ردها. وأضاف قائلاً إن حكومته قد أعربت رسمياً عن أسفها وتعاونت بالسماح للمُختطَفين بالعودة وقدَّمت معلومات عن الأشخاص الذين توفوا بالفعل. وذكر أنه قد عُقد عدد من جولات المحادثات، غير أن اليابان لم تكن صادقة. وقال إن وفده يدعو اليابان إلى أن تتخذ موقفاً بنَّاءً إزاء تلك المحادثات إذا كانت ترغب بالفعل في حَل المشكلة.

٣ - **السيد توبونيوا** (تونغا): قال إن عام ٢٠٠٧ يمثّل علامة منتصف الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإن تونغا ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف بالكامل. وأضاف قائلاً إن دمج المرأة والنهوض بها هما في صميم إقامة مجتمع مدني ديمقراطي وسلمي ومنتِج.

٤ - وواصل حديثه قائلاً إن تونغا قد شهدت مؤخراً قلاقل مدنية وبدأت في إجراء استعراض لخطة الإصلاح السياسي فيها، بما يشمل عملية المصالحة الوطنية. وأضاف قائلاً إن النساء التونغيات تقمن بدَور محوري في تحقيق المصالحة وذلك بتحقيق ترابط أسرهن والعمل من أجل حَل المشكلات على المستوى الشعبي والمستوى الوطني. وأشار إلى أنه مع وصول نسبة النساء التونغيات اللواتي تعرِفن القراءة والكتابة إلى ٩٩ في المائة أصبحت لديهن فرص متساوية للوصول إلى التعليم على جميع المستويات من أجل اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في جميع القطاعات.

٥ - وقال إن تونغا تشجِّع مشاركة النساء في الحياة السياسية وفتحت أمامهن الطريق لشغل مناصب قيادية في القطاع العام، وهو ما يمثِّل خطوة هامة في تعميم المنظور الجنساني. وأشار إلى أنه من أجل تهيئة النساء للدخول في قطاع الأعمال التجارية قدِّم إليهن التدريب لمساعدتهن في وضع خطط لمشاريع تجارية وإقامة مؤسسات تجارية صغيرة.

٦ - وواصل حديثه قائلاً إنه في عام ٢٠٠٦ اقترح المجلس الملكي إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بالأرض للسماح، في الحالات التي لا يوجد فيها ورثة من الذكور ذوي صلة قربى مباشرة، بأن ترث المرأة قطع أرض مسجلة وهو ما يسمح للإبنة بأن ترث من أبيها في حالة عدم وجود وارث من الذكور. وأضاف قائلاً إن هذا الاقتراح، إذا قُبِل، سوف يعزِّز الوضع الاقتصادي للنساء التونغيات.

٧ - وذكر أن تونغا عازمة على تحسين صحة الأمهات والسلامة البدنية للبنات. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن تونغا لم توقِّع بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فإنها تعمل على نحو وثيق مع منظمات غير حكومية محلية لضمان أن تحتل المسائل المتعلقة بالمرأة مكاناً مركزياً في سياسات الحكومة.

٨ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): رحَّب بالتقدُّم الذي أُحرز في وضع معايير لتعزيز وحماية حقوق المرأة. وقال إن نيبال تعلق أهمية بالغة على دور الأمم المتحدة بالنسبة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩ - وقال إن نيبال قد خطت خطوات هامة في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكر أن للمرأة حقوقاً متساوية في الممتلكات والمواطَنة، وضُمن لها ما لا يقل عن ثلث عدد المقاعد في الهيئات المنتخَبة، بما في ذلك البرلمان. واستطرد قائلاً إن الدستور المؤقت الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ يضمن الحريات المدنية والحريات الأساسية للجميع دون تمييز. وأضاف قائلاً إن الخطة الإنمائية المؤقتة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ تعطي أولوية عالية لتخفيف حدة الفقر، وتعليم الفتيات، وإتاحة الفرصة للنساء للحصول على الموارد الاقتصادية ولتمكينهن سياسياً واجتماعياً، والقضاء على التمييز بين الجنسين.

١٠ - وقال إن نيبال، كطرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ضمن صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان، تُقدِّم تقاريرها الدورية عن التنفيذ. ودعا إلى التوسع في تقديم المساعدة التقنية، وخاصة إلى البلدان النامية، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب تلك الصكوك.

١١ - وقال إن الحكومة قد اتخذت عدداً من التدابير القانونية والإدارية وتدابير تتعلق بالسياسة من أجل إنهاء التمييز والعنف الموجَّهين ضد المرأة، بما يشمل فرض عقوبات قاسية على التحرش الجنسي والعنف المنزلي والاتجار.

١٢ - وأعرب في نهاية حديثه عن التأييد للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تقدِّم الأمم المتحدة دعمها للبلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً، لتعزيز قدرتها الوطنية بالنسبة لتنمية المرأة.

١٣ - **السيدة سوينغبي** (ليبريا): قالت إن شُعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد حققا قدراً كبيراً من التقدم في دعم البلدان من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وأضافت قائلة إن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز الوزارات المعنية بشؤون المرأة قد أصبح القوة المحركة لتعميم المنظور الجنساني. وذكرت أنه من خلال هذه المبادرة تمكنت ليبريا، في قانونها الجديد المتعلق بالاغتصاب، من جعل قانون العقوبات متماشياً مع معايير حقوق الإنسان المحدَّدة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشارت إلى أن القانون قد اعتُمد بعد أن أيَّدته منظمات عديدة لحقوق الإنسان، وهو ما أرسى الأساس لإجراء حوار وطني وتعبئة وطنية بشأن المسألة.

١٤ - وواصلت حديثها قائلة إن ليبريا قد أعطت دائماً أولوية عالية للنهوض بالمرأة كسياسة وطنية. وأضافت قائلة إنه قد يكون أفضل دليل على ذلك هو انتخاب السيدة إلين جونسون - سيرليف في عام ٢٠٠٥ كرئيس للدولة، وهي أول امرأة تُنتخب ديمقراطياً كرئيس في أفريقا وضمن العدد القليل من النساء اللواتي تشغلن مناصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في العالم.

١٥ - وذكرت أن تحسين وضع المرأة على المستوى العالمي سيتطلب إرادة سياسية من جانب الحكومات الوطنية

والمجتمع الدولي، وكذلك دعماً مالياً ومادياً من جانب الشُعبة والوكالات المتخصصة. واختتمت حديثها قائلة إنها لذلك تُعرب عن أملها في أن تظل الدول الأعضاء جميعها ملتزمة بقضية حقوق المرأة ومساواتها في تلبية الحاجات الإنسانية بصفة عامة.

١٦ - **السيد غانخيوانغ** (منغوليا): قال إن الفقر وعدم المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية لا يزالان من بين العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين بالنسبة للمرأة الريفية في منغوليا. وأضاف قائلاً إن حكومته تُعلّق أهمية كبيرة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني في استراتيجية التنمية الوطنية، وخاصة في مجال التنمية الريفية. وذكر أن القانون المتعلق بالعنف المنزلي الذي اعتمده البرلمان في عام ٢٠٠٤ قد حدَّد الخطوط العريضة لإجراءات معيَّنة ولوائح لحماية ضحايا العنف المنزلي، كما جرى إنشاء فريق عامل لتصميم برنامج وطني بمشاركة من الإدارات الحكومية ذات الصلة ومنظمات غير حكومية. وأشار إلى أنه في السنوات الأخيرة جرى تعزيز المشاركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بأنشطة تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

١٧ - وواصل حديثه قائلاً إنه فيما يتعلق بالتمكين السياسي للنساء الريفيات يجب اتخاذ تدابير أكثر فعالية. وأضاف قائلاً إنه قد قُدِّمت تعديلات على قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات بهدف زيادة تمثيل النساء كمرشحات لوظائف تُشغل بالانتخاب إلى نسبة ٣٠ في المائة كحدٍ أدنى، وهو ما من شأنه أن يعطيهن صوتاً أقوى في وضع السياسات.

١٨ - وقال إنه يجرى أيضاً بذل مساعٍ لتشجيع العمالة من خلال تعزيز مهارات النساء اللواتي تعشن في المناطق الريفية، وخاصة ربَّات الأسر المعيشية، من أجل تخفيف حدة الفقر. وأضاف قائلاً إنه قد أنشئت مراكز للتدريب المهني من أجل تقديم التعليم الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وذكر أن الخطة الرئيسية للتعليم للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ قد حدَّدت أهدافاً لإدخال تحسينات عامة على نوعية التعليم، وهو ما من شأنه أن يحدّ من الهجرة إلى المناطق الحضرية ويدعم التنمية الإقليمية. وقال إن الحكومة قامت، بتعاون من جانب الرابطة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، بوضع مشروع سُبُل المعيشة المستدامة، وهو مشروع يهدف إلى زيادة توفر خدمات الائتمانات البالغة الصغر في مناطق مختارة من البلد. واختتم حديثه قائلاً إن تلك السياسات والأنشطة تهدف إلى تحسين حالة المرأة الريفية وتمكينها كي تساهم في الجهود الإنمائية وتستفيد منها في الوقت نفسه.

١٩ - **السيدة المنصوري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن حكومتها مُلتزمة بتنفيذ توصيات ونتائج جميع المؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بالنهوض بالمرأة، وخاصة إعلان بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأضافت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة قد أصدرت عدداً من القوانين لتنظيم عمل العمالة الوافدة في البلد، مع التركيز بصفة خاصة على العاملات، بما يحمي حقوقهن وكرامتهن ويضمن لهن ظروف عمل إنسانية وملائمة.

٢٠ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومتها قد اتخذت سلسلة من الخطوات الأخرى في السنوات السابقة للعمل على النهوض بالمرأة، مثل الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبدء في خطة للإصلاح السياسي تهدف إلى زيادة دور المرأة في العملية السياسية. وقالت إن مقعدين في مجلس الوزراء وحوالي ربع المقاعد في المجلس الوطني الاتحادي والهيئة البرلمانية في الإمارات العربية المتحدة تشغلها نساء. وقالت إن هذه النسبة تُعتبر من أكبر النسب لمشاركة المرأة في البرلمانات وفقاً للمعايير الدولية.

وقالت إن معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية وبالتعليم الأعلى قد زادت، كما زادت النسبة المئوية للنساء الحاصلات على درجات عالية. وقالت إن النساء تشغلن ثلثي الوظائف في القطاع العام وأن نسبة ٣٠ في المائة من تلك الوظائف هي وظائف قيادية ووظائف لاتخاذ القرار. واختتمت حديثها قائلة إن حكومتها تواصل العمل لإزالة العقبات الاجتماعية والنفسية التي تعترض دمج المرأة بشكل كامل في جميع المجالات المهنية.

٢١ - **السيد أرغويللو** (الأرجنتين): شدَّد على أهمية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بالنسبة للتنمية المستدامة. وقال إنه لذلك يرحب بتصديق الكونغرس الوطني للأرجنتين، الذي تمثل النساء نسبة ٣٠ في المائة من أعضائه، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشار أيضاً إلى أن الاتفاقية نفسها لها، منذ إدخال الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤، ما للدستور من قوة قانونية في الأرجنتين. وقال إن الاتفاقية والدستور قد كملهما إطار معياري شامل يتضمّن الخطة الوطنية لمكافحة التمييز لعام ٢٠٠٥، وقانون الصحة التناسلية والإنجاب المتسم بالمسؤولية، وقانون التعليم الجنسي الذي صدر مؤخراً، والتعديلات التي اقتُرح إدخالها على قانون العقوبات والتي من شأنها أن تعالج، ضمن ما تعالجه، مسألة الاعتداء الجنسي.

٢٢ - وواصل حديثه قائلاً إن الطريقة الوحيدة لمنع العنف الموجَّه ضد المرأة والقضاء عليه والمعاقبة عليه تتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب. وقال إن حكومته تواجه القوالب النمطية المتعلقة بدور المرأة والتي تكون في كثير من الأحيان السبب الكامن وراء العنف الموجَّه ضد المرأة وذلك من خلال أعمال المجلس الوطني للمرأة، وأمانة حقوق الإنسان، واللجنة الثلاثية المعنية بتوفير فرص متساوية والتابعة لوزارة العمل، وإدارة مساعدة الضحايا التابعة لمكتب المدعي العام الوطني للتحقيقات الإدارية، وبرنامج مكافحة العنف التابع لوزارة الداخلية، ومكتب ممثل المرأة التابع لوزارة الخارجية.

٢٣ - وقال إنه على المستوى الإقليمي استضافت حكومته الاجتماع الثالث لآلية المتابعة للاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمنع العنف الموجَّه ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، وهو الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في بوينس آيرس. وأضاف قائلاً إن حكومته تؤيد تعهد الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم المنظمة بدورٍ أكثر قوة وأكثر وضوحاً في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة والبدء قرب نهاية عام ٢٠٠٧ في حملة عالمية بشأن العنف الموجَّه ضد المرأة. واختتم حديثه قائلاً إن هذا الدعم يتماشى مع إيمان وفده بأهمية دور المرأة في تعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والأمن.

٢٤ - **السيدة هيل** (إريتريا): أكَّدت أهمية النهوض بالمرأة، وقالت إن منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لا تزال توفر أفضل الأدوات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضافت قائلة إن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب، مع ذلك، ما هو أكثر من مجرد تجريم القوانين والممارسات التمييزية؛ ويجب أن يُبذل جهد منسَّق لمواجهة الأوضاع التي تنطوي على عدم المساواة.

٢٥ - وواصلت حديثها قائلة إنه لذلك أعطت حكومتها مسألة النهوض بالمرأة أولوية رئيسية، وأضافت قائلة إنه على سبيل المثال ينص دستور إريتريا على تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد في البرلمان للنساء، كما أن النساء لهن حق دستوري بأن تترشحن للانتخاب على جميع مستويات الحكومة. وقالت إن ورقة استراتيجية إريتريا للحدّ من الفقر تؤكد بشكل خاص على حاجات المرأة، كما أنه قد

اعتُمدت تدابير موجَّهة لتحسين وصول المرأة إلى الموارد والفرص المتاحة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٦ - وذكرت أن حكومتها تعمل من أجل تحسين الهيكل الأساسي وتعزيز الاستراتيجيات الاقتصادية التي لها أثر مباشر على حياة النساء في مجالات مثل مجالات تحسين الاتصالات، وإدخال الكهرباء في المناطق الريفية، وتوفير مياه الشرب النظيفة، والتعليم الأساسي، والقروض البالغة الصغر. وأضافت قائلة إن ''سياسة واستراتيجية التعليم الوطني من المنظور الجنساني'' تهدف إلى القضاء على التباينات المتعلقة بنوع الجنس على مستوى التعليم الابتدائي ومستوى التعليم الثانوي وتحقيق التعليم الابتدائي العام بحلول عام ٢٠١٥ وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - وقالت إنه قد اتُخذت خطوات لضمان أن تحصل المرأة بشكل كامل على الرعاية الصحية والمعلومات اللازمة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسيطرة عليه. وأشارت إلى أنه سوف يتم تدريب عدد أكبر من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، كما سيتم توفير الموارد الكافية لمراكز الرعاية الصحية. وأضافت أنه سوف يتم تقديم فيتامينات تكميلية وأيودين وناموسيات للنساء اللواتي هن في سن الإنجاب. واختتمت حديثها قائلة إنه إضافة إلى هذا ينبغي أن تؤدي الجهود المستمرة لإثارة الوعي التي تُبذل من جانب الاتحاد الوطني للمرأة الإثيوبية ومن جانب حكومتها، وكذلك القانون الذي اعتُمد مؤخراً والذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إلى القضاء على هذه الممارسة.

٢٨ - **السيد ديكو** (مالي): قال إن المرأة تقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمالي. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن النصوص القانونية الأساسية للبلد تضمن مساواة المرأة فإن العوائق القضائية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية التي تعترض المساواة الفعَّالة للمرأة لا تزال موجودة. وذكر أنه لذلك فإن حكومته قد التزمت بتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٢٩ - وواصل حديثه قائلاً إن البعد الجنساني قد أُدمج في جميع السياسات والبرامج. وقال إنه يجري بذل جهود لزيادة معدلات المواظبة في الحضور بالنسبة للفتيات في المدارس، كما أنه قد أُنشئت في المناطق الريفية مراكز تعليمية من أجل التنمية وذلك لتقديم التدريب لمن لا يعرفون القراءة والكتابة أو تركوا الدراسة وتتراوح أعمارهم بين ١٢ سنة و١٥ سنة في مجالات معرفة القراءة والكتابة والشؤون المدنية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومهارات العمل. وذكر أنه من أجل تمكين المرأة يجري تنفيذ خطة لتقديم القروض البالغة الصغر، كما أنه يجري بالمثل بذل جهود من أجل توفير خيارات للأنشطة الإنتاجية للمرأة الريفية، مثل تطوير الأراضي المروية من أجل زراعة البقول أو تجهيز منتجات زراعية على نطاق ضيق، وذلك لتمكين النساء من زيادة دخلهن ومن أن تصبحن مستقلات مالياً.

٣٠ - وقال إن حكومته التي تشكِّل النساء نسبة ٢٨ في المائة من ممثليها المنتخَبين ملتزمة بتعزيز حقوق المرأة. وأضاف قائلاً إن حكومته قد صدَّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب وبروتوكوله. وأشار إلى أنه قد جرى إنشاء وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة كما أُنشئت أقسام لإجراء العمليات القيصرية بالمجان، ويجري بذل جهود للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كما يجري إعداد تقارير بشأن مركز المرأة. وذكر أن حكومته قد استضافت مؤتمراً إقليمياً أفريقياً بشأن محو الأمية في باماكو، كما جرى تحديد عشرة مواقع لبناء مراكز للنساء

والأطفال، وأنشئت وزارة للتعليم الأساسي ومحو الأمية واللغات الوطنية ترأسها امرأة.

٣١ - وقال إنه على الرغم من أنه قد تحقَّقت نتائج مشجعة فإن مالي لا تتوفر لديها الموارد الكافية لتعزيز النهوض بالمرأة. واختتم حديثه قائلاً إنه لذلك يناشد المجتمع الدولي والجهات المانحة بذل مزيد من الجهود لتقديم المساعدة إلى مالي بحيث يكون من الممكن القضاء على الفقر وضمان حياة أفضل للأجيال المقبلة.

٣٢ - **السيد بينجو** (بوتان): أشار إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي من بين الاتفاقيات الدولية الأولى التي صدَّقت عليها حكومته، وقال إن حكومته تتطلع إلى إقامة تعاون وثيق مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وذكر أنه قد حُدِّد في آخر تقرير دوري قدَّمه وفده إلى اللجنة التقدم الذي أُحرز والتحديات التي لا تزال قائمة.

٣٣ - وواصل حديثه قائلاً إن بوتان لديها أيضاً مجموعة شاملة من الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتعزيز مركز المرأة، المتساوي نسبياً بالفعل، والقضاء على أي تمييز متبقٍ، وتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وقال إنه تمشياً مع توصية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أُنشئت في عام ٢٠٠٤ لجنة وطنية للمرأة والطفل لرصد حقوق المرأة والطفل والتحقيق في الانتهاكات؛ وسوف تصبح اللجنة قريباً مستقلة عن الحكومة، وهو ما من شأنه أن يدعم ولايتها ويُعزِّز شرعيتها وتأثيرها. وأشار إلى أن اللجنة في سبيلها إلى الانتهاء من وضع خطة عمل جنسانية وطنية.

٣٤ - وقال إن حكومته ترحب بزيادة عدد المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني المخصَّصة لقضايا المرأة وتتطلع إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل جعل التعليم الابتدائي تعليماً عاماً وتمكين المرأة. وأضاف قائلاً إن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي هو ٩٦ في المائة، كما أن المساواة بين الجنسين هي في الواقع متوازنة على المستويين الابتدائي والثانوي ولو أن تحقيق المساواة على المستوى الجامعي بحلول عام ٢٠١٥ سوف يُشكِّل تحدياً. وأشار إلى أن الرعاية الصحية المجانية متوفرة، وأن صحة النساء تحظى باهتمام خاص، وخاصة الصحة الإنجابية. وقال إنه قد تحقَّق تقدم كبير بالنسبة لمعدلات وفيات الرضع والأمهات، وتغذية الأطفال، والحصول على مياه الشرب النظيفة.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن فلسفة ''السعادة الوطنية الشاملة'' التي تركِّز على الشعب والتي تتبعها بوتان تؤكد دور المرأة في إقامة مجتمع سعيد ومسؤول. وذكر أن حقوق المرأة تحتل موقعاً هاماً في عملية إحلال الديمقراطية: فمشروع الدستور يضمن حق المرأة في المشاركة في المجتمع على قدم المساواة، كما أنه يوفر الحماية من جميع أشكال التمييز والاستغلال والعنف والتحرش والتخويف في المجالين العام والخاص على حدٍ سواء.

٣٦ - وقال إن حكومته تتعاون مع جهود اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز قضايا المرأة وصدَّقت على اتفاقية الاتحاد المتعلقة بمنع الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء وبمكافحته، وعلى مدوَّنة الاتحاد لحماية الرضاعة الطبيعية وتغذية الأطفال. واختتم حديثه قائلاً إن الاتحاد يقوم بوضع قاعدة بيانات للمسائل الجنسانية من أجل إيجاد بيانات بشأن العنف الموجّه ضد المرأة، وخاصة بالنسبة للاتجار وتأنيث الفقر والصحة، بما يشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٧ - **السيدة بوين** (جامايكا): قالت إن النهج الذي تتبعه حكومتها إزاء النهوض بالمرأة هو نهج متعدد القطاعات ويستند إلى أعمال مكتب شؤون المرأة التابع لها وإلى البحوث التي يُضطلع بها في جامعة ''ويست إنديز'' وجهود

المنظمات غير الحكومية. وأضافت قائلة إنه على المستوى الإقليمي تضمن أمانة ''الجماعة الكاريبية'' وجود التنسيق، كما أنها تشجع التدريب في مجال قضايا المرأة. وذكرت أن الأمم المتحدة تقدم، بالمثل، مساعدة تقنية لها أهمية حاسمة.

٣٨ - وواصلت حديثها قائلة إنه قد تحقق تقدم كبير في اتجاه تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأضافت قائلة إن المؤشر الوطني للتنمية الجنسانية يشير إلى أنه قد حدث تحسُّن في العمر المتوقع والدخل ومُعدل الالتحاق بالمدارس والمشاركة في الحياة السياسية بالنسبة للمرأة. وأشارت إلى أنه من الممكن أن يُعزى تحقق هذا النجاح إلى وجود استراتيجيات متسقة لتعميم المنظور الجنساني، وهو ما أدَّى إلى زيادة عدد النساء اللواتي تشغلن مناصب مؤثرة.

٣٩ - واستطردت قائلة إنه مع ذلك لا تزال هناك تحديات، وهي تحديات تشمل شيوع العنف الموجَّه ضد المرأة، والفقر الذي يعزى جزئياً إلى عدد النساء من ربات الأسر المعيشة، ووصول معدل البطالة للمرأة إلى ضعف ما هو عليه بالنسبة للرجل. وذكرت أن حكومتها ترصد أيضاً عن كثب الوضع بالنسبة للاتجار بالبشر، وخاصة بالنساء والفتيات، وذلك من أجل ضمان ألا يصبح الوضع مشكلة في جامايكا. وقالت إن العام الحالي يوافق مرور ٢٠٠ عام على إلغاء تجارة العبيد، ولذلك فإنه من الملائم أن حكومتها قد سنَّت مؤخراً قانون الاتجار بالأشخاص (المنع والسيطرة والمعاقبة). وأشارت إلى أن تشريعاً آخر لمعالجة مشكلة التمييز ضد المرأة قد اعتُمد أيضاً أو أنه يجري النظر فيه.

٤٠ - وقالت إن النهوض بالمرأة يتطلب تعاوناً دولياً في مجالات مثل مجال تبادل أفضل الممارسات ومجال تنفيذ الاستراتيجيات المتَفق عليها. وأضافت قائلة إن الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في وضع المعايير وتشجيع التشاور واعتماد الاستراتيجيات، وكذلك في تقديم المساعدة التقنية. وذكرت أن المنظومة قد أنشأت عدداً كبيراً من الكيانات التي تعمل في مجال النهوض بالمرأة. وأعربت عن ترحيبها بالجهود التي تُبذل لتقديم الخدمات على مستويات مختلفة، وخاصة على المستوى القطري، وأشارت إلى الدور الخاص الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وخاصة بالنسبة للمساعدة التقنية. وأعربت من هذه الناحية عن ترحيبها بالتوصية التي قدَّمها الفريق الرفيع المستوى المعني بتحقيق التماسك على مستوى المنظومة بشأن إقامة كيان جنساني موحَّد يكون أكثر قوة، من أجل إلقاء الضوء على قضايا المرأة، وعن تطلعها إلى أن تكون هناك استجابة حكومية دولية لتلك التوصية. غير أنها شدَّدت على أنه ينبغي ألا يؤدي أي ترتيب جديد إلى التقليل من تكامل مسؤوليات وولايات الأمم المتحدة بالنسبة لتقديم الخدمات على المستوى القطري. واختتمت حديثها قائلة إن وفدها سوف يشارك في المناقشات التي ستُجرى بشأن التوصية وذلك من أجل ضمان أن تناقَش أوجه القلق الذي يساور الدول الأعضاء.

٤١ - **السيدة كفاليري** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه على الرغم من أن حكومتها قد أكدت من جديد الدور المحوري للمرأة في المجتمع فإنه لسوء الحظ لا تزال هناك فجوة بالنسبة للمساواة بين الجنسين والإقرار بإسهام المرأة في المجتمع. وأضافت قائلة إن وجود المرأة لا يزال غير ظاهر في العديد من البلدان لأنها ضحية للاضطهاد الذي يفرضه نموذج غير عادل للتنمية. وذكرت أن هذا هو السبب في أن نموذج التنمية الجديد الذي تسعى حكومتها إلى وضعه يهدف إلى ضمان حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين، وهو ما من شأنه أن يحرر المرأة مما تتعرض له من سيطرة واستغلال تاريخيين.

٤٢ - وقالت إن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد أدمجت مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في دستورها في عام ١٩٩٩ عندما اعتُمد بموجب استفتاء شعبي. وأضافت قائلة إن الحكومة تقوم بتنفيذ سياسة للقضاء على التمييز والعنف الموجَّهين ضد المرأة وذلك تمشياً مع رؤيتها تجاه المساواة بين الجنسين. وذكرت أن من بين أهم الإجراءات التي اتُخذت لدعم هذه السياسة: إنشاء دور إيواء للنساء اللواتي هن ضحايا للعنف المنزلي؛ ووضع برنامج اجتماعي يدفع للنساء اللواتي تعشن في فقر مدقع الحد الأدنى للأجور في البلد مع تدريبهن على العمل؛ وتقديم قروض بالغة الصغر للنساء برعاية المصرف الإنمائي للمرأة.

٤٣ - وذكرت أن مشاركة المرأة في الحياة العامة لم يسبق لها مثيل في فنزويلا. وأشارت إلى أن ثلاثة أفرع للحكومة - الفرع التشريعي والفرع الانتخابي والفرع القضائي - من أفرعها الخمسة ترأسها امرأة.

٤٤ - واستطردت قائلة إن حكومتها تؤكد من جديد أهمية الوفاء بالتعهدات التي قُدِّمت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتؤيد جميع المبادرات الدولية لتنفيذ الإجراءات التي دُعي إليها في منهاج العمل وفي نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقالت إن فنزويلا تقرّ أيضا بالإسهامات القيِّمة التي قُدِّمت من جانب المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. واختتمت حديثها قائلة إن اللجنة قد عقدت حلقة عمل لمساعدة فنزويلا في إعداد تقريرها الدوري القادم.

٤٥ - **السيدة كولزهانوفا** (كازاخستان): قالت إن إمكانية حصول نساء العالم على الموارد والفرص لا تزال غير متساوية، كما أنهن ضحايا للاستغلال والفقر والتمييز. وأضافت قائلة إن مشاركة المرأة هي شرط مسبق للتنمية وللحصول، وخاصة بالنسبة للنساء الريفيات، على التدريب، وإنه يجب زيادة القروض البالغة الصغر. وأشارت إلى أنه ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات لسد الفجوات في الدخل بين الجنسين على أساس إجراء مقارنات للأجور في الوظائف التي تسود فيها الإناث والوظائف التي يسود فيها الذكور. وقالت إنه من الضروري أيضاً أن تُدمَج المرأة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وأن تنفَّذ سياسات تتعلق بحياة العمل بحيث تشتمل على رعاية الأطفال وإجازة الأمومة وجعل خطط العمل متسمة بالمرونة للرجال والنساء على حدٍ سواء. وأشارت إلى أنه ينبغي زيادة التركيز على مشاركة الرجال في النهوض بالمرأة وفي القضاء على التمييز.

٤٦ - وقالت إن حكومتها قد أظهرت التزامها بقضايا المرأة طوال مرحلة التحول التي شهدها البلد سواء من الناحية القانونية أو في الواقع العملي. وأضافت قائلة إن اللجنة الوطنية للمرأة وللمساواة بين الجنسين تقوم بدور ريادي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، وهي الاستراتيجية التي أُعِدَّت بما يتماشى مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وقالت إن خطة تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ تشمل النهوض بالمرأة سياسياً واقتصادياً، والصحة الإنجابية، والعنف الموجَّه ضد المرأة والطفل، وتحقيق المساواة الجنسانية في العلاقات الأسرية. وأشارت إلى أن مجموعة ''Otbasy'' (''الأسرة'') البرلمانية قدَّمت مشروع قانون بشأن المساواة في الحقوق والفرص، وهو مشروع يرتئي إجراء تقييم إلزامي يراعي الفروق بين الجنسين في القوانين واللوائح والبرامج الوطنية الجديدة والقائمة، وكذلك في استخدام ميزانيات يراعى فيها البعد الجنساني. وذكرت أن تمثيل المرأة في مجلس النواب في البرلمان

قد زاد من نسبة ١١ في المائة إلى نسبة ١٥,٨ في المائة وذلك نتيجة للانتخابات التي أُجريت في آب/أغسطس في كازاخستان.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة أن مشروع قرار بشأن العنف المنزلي يرتئي وضع مجموعة معيارية من الطرائق والممارسات لهيئات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المحلي، وكذلك إنشاء آلية قانونية لمنع العنف المنزلي. وأضافت قائلة إنه يجري النظر أيضاً في إدخال تعديلات تشريعية على القوانين القائمة وذلك بُغية تعزيز المسؤولية بالنسبة للتحرش والعنف الموجَّهين ضد المرأة. وذكرت أنه قد أُنشئ أيضاً ٢٦ مركزاً لضحايا العنف المنزلي في جميع أنحاء البلد.

٤٨ - وقالت إن اجتماع التشاور الإقليمي الرفيع المستوى بشأن المساواة بين الجنسين وتخطيط التنمية ووضع ميزانيتها في دول الكومنولث المستقلة، الذي عُقد في ألماتي في أيار/مايو واشترك في تنظيمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لم يكن إلا مثالاً لتعاون البلد على نحو فعَّال مع الصندوق. وأضافت قائلة إن اجتماع التشاور قد حضره ما يزيد عن ١٠٠ شخص من صانعي القرار رفيعي المستوى يمثلون الحكومات والمجتمع المدني من عشرة بلدان من دول الكومنولث المستقلة وشركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف في التنمية. وذكرت أن إعلان ألماتي الذي نتج عن الاجتماع سوف يشكِّل إسهام دول الكومنولث في المحفل الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيُعقد في أكرا، غانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٤٩ - وقالت إنه على الرغم من التقدم الذي أحرِّز فإن كازاخستان لا تزال تواجه تحديات خطيرة بالنسبة للنهوض بالمرأة، مثل التمييز في سوق اليد العاملة، ونقص الوعي بين البنين والرجال بالقضايا الجنسانية، والقوالب النمطية الجنسانية السلبية، والعقبات التي تعترض التمتع بحقوق الصحة الإنجابية للمرأة. واختتمت حديثها قائلة إن وفدها، اقتناعاً منه بأن المجتمع ككل يستفيد من تنمية المرأة، سوف يواصل العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بتعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٥٠ - **السيدة مورغان – موس** (بنما): قالت إنه قد جرى إحراز تقدم في بلدها بالنسبة للنهوض بالمرأة وذلك من خلال آليات مؤسسية مختلفة، مثل إنشاء مجلس وطني للمرأة في عام ١٩٩٥. وأضافت قائلة إن القانون رقم ٢٢ الذي سُنَّ في عام ١٩٩٧ يشترط ألا تقل نسبة النساء في المرشحين من أي حزب وطني، وكذلك في الساعين إلى شَغل مناصب داخل الحزب، عن ٣٠ في المائة. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن الوضع قد تحسَّن فإنه لم يتم الوصول إلى الحصة التي حدَّدها القانون.

٥١ - وواصلت حديثها قائلة إن أوجه التقدم القانوني الهامة الأخرى التي تحققت بالنسبة للمرأة تشمل ميثاق المرأة والتنمية الذي حدَّد عدداً من الالتزامات التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأضافت قائلة إن الميثاق ينص أيضاً على إتاحة فرص متساوية بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الخلفية الاجتماعية. وقالت إنه قد جرى أيضاً وضع سياسات عامة أخرى تركِّز على القضايا الجنسانية والمساواة القانونية. وأضافت قائلة إن بنما قد اعتمدت البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠١، كما أنها اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه.

٥٢ - **السيدة كافون** (أوكرانيا): قالت إن المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة وإقرار السلام تمثل أهدافاً مترابطة أساسية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين.

٥٣ - وواصلت حديثها قائلة إنه تماشياً مع الاتحاد الأوروبي تعتبر أوكرانيا أن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لهما أولوية عالية على المستوى المعياري ومستوى السياسة معاً، يشكلان أيضاً جزءاً أساسياً من خطة التنمية. وذكرت أنه لذلك فإن وفدها يؤيد تأييداً كاملاً البنيان الجنساني الجديد الذي اقتُرح. وقالت إنه نتيجة لجهود لجنة مركز المرأة أدمجت منظومة الأمم المتحدة وآليات أخرى متعددة الأطراف منظوراً جنسانياً على نطاق أوسع ؛ ولو أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وذكرت أن الموضوع الذي له أولوية بالنسبة للدورة الحادية والخمسين للجنة، وهو موضوع ''القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الموجَّهين ضد البنات الأطفال'' قد لقي ترحيباً حاراً من أوكرانيا.

٥٤ - وواصلت حديثها قائلة إن الأساس التشريعي الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين قد جرى توسيع نطاقه في السنوات الأخيرة. وأضافت قائلة إن دستور أوكرانيا يضمن المساواة في الحقوق والفرص في جميع المجالات، وكذلك حماية النساء الحوامل والأمهات، في حين أن قانوناً بشأن ضمان المساواة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأشارت إلى أن البلد لديه الآن تعريف قانوني للتمييز القائم على أساس الجنس وذلك لأول مرة في تاريخه. وذكرت أن مجلس الوزراء قد اعتمد أيضاً برنامجاً وطنياً للمساواة بين الجنسين (٢٠٠٦-٢٠١٠) واستراتيجية للصحة الإنجابية (٢٠٠٦-٢٠١٥).

٥٥ - وواصلت حديثها قائلة إن أوكرانيا قد استضافت مؤتمر قمة دولي للمرأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في كييف للاحتفال بذكرى مرور عشر سنوات على تجمع تاريخي لقيادات نسائية من أوروبا الشرقية والغربية ومن الاتحاد السوفيتي عُقد في فيينا بالنمسا. وأضافت قائلة إن اجتماع القمة لعام ٢٠٠٧ قد حظي بدعم رفيع المستوى داخل الحكومة، بما يشمل دعماً قدَّمه وزير الخارجية.

٥٦ - وقالت إن الاستغلال الجنسي والاتجار لا يزالان يمثلان واحداً من أسوأ أشكال العنف الموجَّه ضد المرأة الذي يشيع بصفة خاصة في ظروف النزاع المسلح. وأضافت قائلة إنه ينبغي أن تعزِّز الحكومات التشريعات القائمة بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وذلك من أجل تعزيز حماية حقوق النساء والفتيات وفرض عقوبة على مرتكبي تلك الجرائم. واختتمت حديثها قائلة إنه عندما تتعرض امرأة للاغتصاب أو الضرب أو التشويه فإن هذا لا يشكِّل مشكلة ثقافية بل مشكلة جنائية، ولا يمكن لأية حكومة أن تتنكر من مسؤوليتها عن وقف هذه الجرائم.

٥٧ - **السيدة عنبر** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن حكومتها تؤكد من جديد التزامها بأهدافها الاستراتيجية المتعلقة بالنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وفقاً لمنهاج عمل بيجين ونتائج المؤتمرات الدولية الأخرى ذات الصلة. وأضافت قائلة إن العنف الموجَّه ضد المرأة يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية، كما أن مكافحة هذا العنف هي شرط مسبق لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٥٨ - وواصلت حديثها قائلة إن وفدها يؤكد أهمية حصول المرأة على التعليم والتدريب والرعاية الصحية ويُعرب عن قلقه إزاء وضع المرأة الفلسطينية والعربية في الأراضي المحتلة. وأضافت قائلة إن الجماهيرية العربية الليبية تطالب الأمم المتحدة باتخاذ تدابير لإنهاء الاحتلال وذلك لتمكين الأمة الفلسطينية والنساء الفلسطينيات من العيش بكرامة وسلام وأمان تنفيذاً للتوصيات التي اعتمدتها المؤتمرات الدولية المعنية بالنهوض بالمرأة. وذكرت أن وفدها يعرب أيضاً عن قلقه إزاء الوضع المتردي للمرأة الأفريقية الذي تحف

بـه المخـاطر نتيجـة للفقـر وانتـشار الأمـراض والـصراعات المسلحة.

٥٩ - وقالت إن حكومتها تُدين بشدة تنامي ظاهرة الاتجار بالنساء وتؤكد على البروتوكول المتعلق بمعاقبة من يشتركون في الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.

٦٠ - وواصلت حديثها قائلة إن المرأة الليبية قد حقَّقت تقدُّماً ملموساً وذلك بفضل التعليم الذي تم توفيره بالمجان لكافة أفراد المجتمع. وقالت إن المرأة الليبية تعمل في مجالات متعددة، كالمجال الدبلوماسي والقضائي والعسكري، كما تقلَّدت مناصب رفيعة كانت حكراً على الرجل. واختتمت حديثها قائلة إن الجمهورية العربية الليبية هي من أوائل الدول التي انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي ملتزمة بتطبيق أحكامها على المستوى الوطني.

٦١ - **السيد بلينغا - إيبوتو** (الكاميرون): قال إن من نصيب المرأة أن تتعرض يومياً للتمييز وعدم المساواة والعنف الجنساني وإساءة المعاملة والفقر. وأضاف قائلاً إن حدَّة المأساة التي تواجه المرأة تختلف من قارة لأخرى ومن بلد لآخر وإنه يجب أن يؤخذ هذا التباين في الاعتبار إذا ما أريد تحقيق تقدم حقيقي. وذكر أن إنشاء مجتمعات مستقرة ومتناغمة يتطلب بذل جهود منسقة للقضاء على الفقر. وقال إنه لا يمكن التحدث عن تحرير المرأة بينما تموت نساء وهن تضعن مواليدهن بسبب عدم وجود مستشفيات، أو عندما تحرَمن من فرصة طرح منتجاتهن في الأسواق نتيجة لعدم توفر الطرق. وذكر أنه لا يمكن للمرأة أن تشارك في التنمية ما لم تتاح لها فرصة الحصول على قروض ملائمة، وهو ما له أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أنه يجب أيضاً معالجة مسألة عدم حصول المرأة على التعليم في جميع أنحاء العالم.

٦٢ - وقال إن الكاميرون قد صدَّقت، من جانبها، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٥ وهي في سبيلها إلى الانتهاء من إعداد مشروع قانون لمنع ووقف العنف الموجَّه ضد المرأة والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٤ أصبحت الكاميرون طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمُعاقبة عليه.

٦٣ - واستطرد قائلا إنه في عام ١٩٩٩ اعتمدت الحكومة إعلاناً سياسياً واستراتيجية شاملة لتشجيع مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، مع التركيز على الحدّ من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز فرص حصول المرأة على الموارد المالية ومشاركتها في صنع القرار ومعالجة التمييز الهيكلي. وذكر أنه قد وُضعت أيضاً برامج لدعم المرأة الريفية واستمرار البنات في التعليم. وأضاف قائلاً إنه قد جرى الإسراع بإنشاء هيكل أساسي صحي، مع بذل جهود لدمج الصحة الإنجابية في الخدمات الأولية. وأشار إلى أنه قد اعتُمدت أيضا خطة بالنسبة لحماية النساء من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٤ - وقال إن حماية المرأة تمثل أولوية وطنية وذلك بالنظر إلى أنه من المهم للغاية أن يشارك الجنسان في تنمية البلد. وأضاف قائلاً إن تحقيق تقدم حقيقي في إعمال حقوق الإنسان للمرأة يتوقف، مع ذلك، على وجود تعاون دولي قوي في دعم السياسات الوطنية الشاملة. واختتم حديثه قائلاً إنه لا يمكن له إلا أن يُشدِّد على أن الاستثمار في النهوض بالمرأة هو في صالح المجتمع ككل.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠